



محضر موجز للجلسة ٢١

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(هـ) المستوطنات البشرية

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.21
4 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/314، A/51/59، A/51/73، A/51/87، A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/357، A/51/462، S/1996/831، A/51/529، A/51/375)

(هـ) المستوطنات البشرية (A/51/384، A/CONF.165/14)

١ - سعادة المطران مارتينو (الكرسي الرسولي): أعرب عن ارتياحه لأن الوثيقة الختامية لمؤتمر اسطنبول أعطت أهمية متساوية لموضوعي المؤتمر "إيجاد المأوى اللائق للجميع" والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية". فبهذه الوثيقة، لم يتعهد المجتمع الدولي فحسب باتخاذ تدابير طويلة الأجل لتحسين عرض المساكن، بل سلم أيضا بأنه ملتزم معنويا بالعمل على إيجاد مأوى للجميع. وأكد من جديد على الحق في المأوى وسلم بأن أعمال هذا الحق ينبغي أن يتم بصورة تدريجية ولكن كاملة.

٢ - ومضى يقول إن الموئل الثاني أكد أيضا على أن للأسرة، وهي الخلية الأساسية للمجتمع، دورا حيويا يجب أن تضطلع به في مجال المأوى. ويرى الكرسي الرسولي أن احترام الأسر وحمايتها ومساعدتها عناصر أساسية في أي برنامج إنمائي. فالأشخاص الأكثر فقرا يتوجهون بشكل طبيعي نحو أسرهم طلبا للمساعدة. ويشير برنامج الموئل إلى مفهوم "سياسة التمكين" المذكورة في الفصل ٧ من برنامج أعمال القرن ٢١. وهذا المفهوم مرتبط بفكرة مفادها، أن في بلدان عديدة، "تشكل السوق الهيكل الرئيسي لعرض المساكن". ويتعين على المجتمع الدولي أن يوظف قوى السوق لخدمة الفئات الأشد فقرا.

٣ - وأكد على ضرورة الأخذ بروح الابتكار للتوفيق بين قوى السوق والاحتياجات الاجتماعية التي تعهد المجتمع الدولي بتلبيتها وعلى أن الحكومات ملتزمة بمساعدة الفقراء في بلدانها. ولا يزال يتعين عمل الكثير حتى يمكن للفئات الأفقر أن تستفيد من النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، ينبغي جذب الاستثمارات - وبالتالي تهئية المناخ لإيجاد فرص عمل - في المناطق الأكثر فقرا. كذلك ينبغي فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المناطق الفقيرة وأقل المناطق نموا. وتشدد الوثيقة التي أصدرها الكرسي الرسولي، المعنونة "الجوع في العالم، تحد أمام الجميع: التنمية والتضامن"، على ألا تضع الدول المستوردة حواجز تجارية أمام صادرات البلدان التي تعاني فيها نسبة كبيرة من السكان من الجوع. وينبغي للشركات أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تستخدم نفوذها الاقتصادي من أجل الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأكثر فقرا. غير أنه يجب التسليم بأن هناك أشخاصا بعينهم لا يمكنهم، لأسباب متنوعة، الاستفادة من آليات السوق. ومن المهم العمل على تلبية احتياجاتهم وتوفير المأوى لهم. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام: فالحروب تدمر أماكن السكن والعمل، والألغام تجعل الحقول الزراعية غير قابلة للاستخدام وتحول القرى إلى مجرد مواقع للمأوى يجهد الفقراء فيها للبقاء على قيد الحياة.

٤ - واستطرد قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يمثل خطوة في الاتجاه السليم، ولكن يجب الآن ترجمة الكلمات إلى إجراءات. ومن شأن احترام التعهدات المتخذة في اسطنبول أن يسهم في تحسين حياة الفقراء وأن يتجلى فيه إرادة المجتمع الدولي في تعبئة قواه. وكما أكد يوحنا بولس الثاني، فإن ضمان مسكن ملائم للجميع أمر مستمد من الاحترام الواجب لكل إنسان وهو بالتالي يعتبر معياراً للحضارة وشرطاً لإقامة مجتمع يسوده السلم والإخاء.

٥ - السيد اندرياسن (النرويج): أعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام (A/51/384) لم يول أهمية أكبر لبعض المسائل التي نوقشت في مؤتمر اسطنبول وترد في جدول أعمال الموئل، مثل مسؤولية الحكومات في تيسير مشاركة الفئات المستضعفة على المستوى المحلي، وضرورة مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات والتدابير المتخذة على جميع المستويات وإتاحة مجال أوسع لدور المرأة، واحتياجات الطفل، واحتياجات المعوقين ودور السكان الأصليين.

٦ - وأوضح أن الموئل الثاني أبرز أهمية المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وينبغي الآن المضي قدماً في هذا الاتجاه. وينبغي للجمعية العامة ولجنة المستوطنات البشرية أن تناقشا تنفيذ جدول أعمال الموئل ومتابعته. كما يجب على السلطات الوطنية والمحلية في المقام الأول أن تيسر تنفيذ الأحكام ذات الصلة في جدول أعمال الموئل على الصعيد المحلي. وتعكس مشاركة ممثلي المجتمع المدني في هذا المؤتمر تزايد التعاون الوثيق بين المجتمع المدني والحكومات. ويجب لهذا التعاون أن يقوم أيضاً على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات أن تشجع مشاركة الفئات المستضعفة وأن تسلم بأهمية دور المرأة على الصعيد المحلي. وانطلاقاً من هذا المبدأ، ستمول الحكومة النرويجية جزئياً إنشاء شبكات منظمات محلية للمرأة في إفريقيا. وسيكلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتصميم هذا المشروع وإدارته، بحيث يمكن تنفيذ فكرته في مناطق أخرى.

٧ - وأضاف قائلاً إن الحكومة النرويجية تعلق أهمية كبيرة على المسألة الأساسية المتمثلة في أساليب الاستهلاك والانتاج. فمنذ دورة ١٩٩٣ للجنة المستدامة، تولي النرويج أهمية خاصة لهذه المسألة في إطار متابعة وتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد تم في هذا الإطار تنظيم ندوة ومائدة مستديرة وزارية بشأن هذا الموضوع في أوسلو.

٨ - وفيما يتعلق ببنود جدول أعمال الموئل التي تعالج المسائل المؤسسية، ذكر أن الوفد النرويجي يشدد على ضرورة إنشاء إطار مؤسسي داخل الأمم المتحدة يكلف بالنظر في هذه المسائل. بيد أنه ينبغي دراسة هذه النقطة في الإطار الأوسع للإصلاح الجاري في مختلف هيئات الأمم المتحدة.

٩ - السيد كواك (جمهورية كوريا): أشار إلى أن عدد سكان العالم تضاعف خلال ٤٠ سنة، وأن عدد السكان الحضر بلغ ثلاثة أمثاله في هذه المدة نفسها. حتى بات ٥٠ في المائة تقريباً من السكان يعيشون

في المدن دون أن يتوافر لدى بليون نسمة من السكان مسكن ملائم وفي عام ٢٠٢٥، سيعيش ٧٥ في المائة من السكان في المناطق الحضرية وسيعملون فيها.

١٠ - وأضاف قائلا إن الزيادة البالغة في عدد سكان المناطق الحضرية أدت إلى تفاقم مشاكل قائمة بالفعل، مثل الفقر، وعدم المساواة، ولا سيما بين الجنسين، والجريمة، والعنف، كما أدت إلى نشوء مشاكل جديدة، مثل تدهور البيئة. وبالتالي، فمن الضروري العمل على زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين نوعية المستوطنات البشرية.

١١ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن مشكلة المستوطنات البشرية مشكلة عالمية، فالحالة تختلف من بلد إلى آخر. ومن المهم مراعاة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد ولكل مجتمع. والواقع أنه لا يمكن للحكومات أن تحل وحدها المشاكل الاجتماعية والمشاكل البيئية في المجتمعات الحضرية، بل يجب أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

١٢ - وخلص إلى القول بأنه من المهم كذلك تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي في المجال المالي وفي مجال نقل التكنولوجيا أيضا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم للحكومات والمجتمع الدولي. ويقترح برنامج الموئل مبادئ عمل من الملائم تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي. ومن الضروري متابعة وتقييم نتائج تنفيذ تلك المبادئ بصورة منتظمة. وترى جمهورية كوريا أنه ينبغي إيلاء أهمية خاصة لمسألة المستوطنات البشرية أثناء الدورة الاستثنائية المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١ كما ترى ضرورة تقييم نتائج برنامج عمل الموئل في سنة ٢٠٠١، أي بعد خمس سنوات من مؤتمر اسطنبول.

١٣ - السيد ندو (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية): ذكر أن أمانة المؤتمر تضع نفسها تحت تصرف الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بما يكفل النظر في مسألة المستوطنات البشرية أثناء الدورة الاستثنائية المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لجدول أعمال القرن ٢١. كما شدد على أهمية تقييم نتائج تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٤ - السيد شيما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نادى بالفعل بمفهوم جديد لمسائل التنمية، ينطوي على "ثورة فكرية" حقيقية فيما يتعلق بمشاركة السكان والسلطات المحلية، وبتعزيز دور المرأة والنمو الاقتصادي، لا كهدف في حد ذاته وإنما كوسيلة لتحقيق المساواة والتنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة.

١٥ - ومضى قائلاً إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظم في إطار التحضيرات لمؤتمر الموئل الثاني ندوة دولية لرؤساء البلديات إلى جانب اجتماعات تحضيرية كثيرة. كما أصدر البرنامج سلسلة من المنشورات عن مسائل هامة مثل الزراعة الحضرية، والمرأة والمأوى، والتعاون بين بلدان الجنوب والتكنولوجيات البيئية. وأخيراً، وبعد قيامه بتمويل سلسلة من الدراسات عن هذه المسألة، دعا إلى مائدة مستديرة بشأن التحضر والعولمة.

١٦ - وأثناء المؤتمر، وفي إطار محفل المنظمات غير الحكومية وكذلك المؤتمر الرسمي، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة أنشطة موازية انصبت على التحضر في البلدان النامية. وفيما يتعلق بمتابعة الموئل الثاني، فإن البرنامج، نظراً لموارده المحدودة، سيركز أنشطته على بعض المجالات الكبيرة ذات الأولوية: (١) مكافحة الفقر، من خلال برامج تركز على البلدان، ووضع الأطر الاقتصادية التي يتلائم معها النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية؛ (٢) تحسين البيئة في المدن وضواحيها عن طريق التكنولوجيات البيئية، مما يفترض تزايد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛ (٣) تعزيز قدرات الدوائر المحلية عن طريق لا مركزية الموارد والسلطات؛ (٤) ضمان المسكن اللائق من خلال الحصول على الأراضي، والائتمان ومواد البناء وتنظيم الأفراد على المستويين المحلي والمجتمعي؛ (٥) تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الفقيرة بأقل البلدان نمواً، بما يتيح للسكان الحصول على المعلومات بل والاستفادة من التعليم عن بعد. وأخيراً، يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في برامج، على مراعاة التوازن بين الجنسين وعلى إزالة العقبات التي تعوق المشاركة الكاملة للمرأة.

١٧ - واسترسل قائلاً إنه فيما يتعلق بالتعاون، فإن البرنامج يتعهد بتشجيع تنفيذ جدول أعمال الموئل. ومن ثم فسيقوم، عن طريق أكثر من ١٣٠ مكتباً خارجياً، بتقديم الدعم إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشركائها. وفي هذا الصدد لا غنى عن التنسيق بين أنشطة أجهزة الأمم المتحدة. كما، يكتسي دور الممثلين المقيمين أهمية أساسية في هذا المضمار. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج تعاونه مع أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وستضطلع السلطات المحلية والجمعيات الحضرية أيضاً بدور أساسي في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وستكون الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية بمثابة حدث تاريخي. ويعتزم البرنامج زيادة تعاونه مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص كما سيواصل تشجيع التعاون التقني بين البلدان النامية.

١٨ - السيد ندو (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية): أعرب عن ارتياحه للدعم التقني والمادي الذي يقدمه البرنامج، ولأنشطة التوعية التي يضطلع بها، وبشكل خاص مساهمته في مشروع إدارة الخدمات الحضرية ودوره فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد أتاح هذا الدعم بشكل خاص تنظيم مائدة مستديرة، بمناسبة انعقاد الموئل الثاني، بشأن المبادرة الخاصة للأمم المتحدة من أجل أفريقيا التي أسفرت عن توافق آراء سياسي ثم أعرب عن الأمل في أن يستمر هذا التعاون المثمر.

١٩ - السيدة ديلا بارا (اليونيسيف): أوضحت أن قرار منظمة اليونيسيف بالمشاركة في الموئل الثاني يرجع إلى أن الأزمة الحضرية تمس الأطفال إلى حد كبير. فغالبية أطفال البلدان النامية تعيش بالفعل في ربقة الفقر ومعظم الفقراء يعيشون في بيئات حضرية. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بالأسى إزاء التفاوتات الشديدة والانخفاض البالغ في الاستثمار في المرافق داخل المدن، مما يشكل مصدرا لمشاكل إيكولوجية وصحية خطيرة. وتبلغ معدلات وفيات الرضع في الأحياء العشوائية حوالي خمس أمثال وفيات الرضع في الأسر الأيسر حالا، كما أن وجود أطفال يعملون أو يعيشون في الشوارع يُعد فشلا للمجتمعات التي تتوخى تحقيق هدف التنمية المستدامة للجميع.

٢٠ - ومضت قائلة إن اليونيسيف ركزت جهودها فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية على الخدمات الحضرية الأساسية ومشاركة رؤساء البلديات والمجتمعات المحلية في حماية حقوق الطفل وتلبية احتياجاته. وبعد أن استخلصت الدروس المستفادة من هذه الأنشطة، حرصت اليونيسيف طوال العملية التحضيرية للموئل الثاني والمؤتمر نفسه، على التشديد على أوضاع الأطفال في المدن، وعلى خطورة الفقر المسؤول عن المشاكل الصحية التي يعاني منها أطفال المدينة، وعلى السياسات التي تتيح للجميع الاستفادة من النمو، ثم على الحق في المأوى، وعلى المدن التي تكفل رفاه السكان المقيمين فيها وليس النمو الاقتصادي فحسب.

٢١ - وأشارت إلى أن اتفاقية حقوق الطفل، التي صدّق عليها حتى الآن، ١٨٧ بلدا تشكل أداة ثمينة لتحليل حالة أطفال المدن ولوضع برامج تستجيب لاحتياجاتهم وتحترم حقوقهم التي تنتهك في الغالب الأعم في الأحياء العشوائية وفي المستوطنات الفقيرة. وفي إطار الموئل الثاني، أنشأت اليونيسيف شبكة المدن الراحية للطفل (Child Friendly Cities' Network)، وهي شبكة تجمع بشكل خاص هيئات تابعة للأمم المتحدة، ومجتمعات محلية، ومنظمات غير حكومية، وبرلمانيين وجامعيين، ومن خلال تنظيم حلقة دراسية وحلقة عمل، أتاحت إدراج الالتزامات الواردة في كل من الاتفاقية وخطة العمل العالمية وجدول أعمال الموئل ضمن عملية برمجة اليونيسيف.

٢٢ - وأضافت قائلة إن الموئل الثاني أتاح أيضا الاعتراف بأن رفاه الطفل أمر أساسي لمجتمع صحي. وقد حان الوقت لترجمة إعلان الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية وخطة العمل العالمية إلى إجراءات ملموسة. وينبغي لحلقة العمل الدولية بشأن الأطفال الفقراء في أفريقيا، المقرر عقدها في أكرا (غانا) في آذار/مارس ١٩٩٧ بمساعدة اليونيسيف، أن تتيح تحقيق التقدم في هذا الاتجاه عن طريق إتاحة الفرصة لرؤساء البلديات والمجتمعات المحلية في قارة أفريقيا أن يتعهدوا بالتزامات تجاه الأطفال الفقراء في المدن. وترى اليونيسيف أنه لكي يصبح كوكب الأرض عالما أفضل، لا بد من التركيز على الطفل في الاستراتيجية الإنمائية للمدن.

٢٣ - السيد ندو (الأمين العام للموئل الثاني): أبدى ارتياحه إزاء تعاون اليونيسيف، وبخاصة فيما يتعلق بوضع نظام للمؤشرات وبرنامج بشأن الممارسات المثلى، معربا عن أمله في أن يستمر هذا التعاون وموضحا

أن الموئل يهتم كثيرا بالمشاركة في الاجتماع المزمع عقده في أكرّا في عام ١٩٩٧، وبأن يشهد تعزيز تعاونه مع رؤساء البلديات والمجتمعات المحلية.

٢٤ - السيد شوينار (كندا): أكد من جديد على تمسك كندا بالإعمال التدريجي للحق في المأوى الملائم للجميع وبتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم متحول حضريا بالكامل، بما يفترض معه أن تكون المجتمعات عادلة. وآمنة، ومتسعة للجميع بغير استبعاد ومزدهرة. وقد أتاح الموئل الثاني إحراز كبير من التقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى مشاركة المرأة في الحياة الحضرية، وإدارة الشؤون العامة، ولا سيما على الصعيد المحلي، وأهمية النمو وحراك السكان في إطار التخطيط والإدارة الحضريين والأخذ بأساليب جيدة للإدارة في إطار لا مركزية المشاركة.

٢٥ - ومضى قائلا إن كندا ترى أن المستوطنات البشرية تؤدي دورا رئيسيا في التنمية المستدامة ويجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والبرامج المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفي الواقع، فإن المدن والقرى هي التي ستكون الساحات التي سيقاس فيها مدى التقدم المحرز على مستوى التنمية الاقتصادية، والنمو الديمغرافي، ومكافحة الفقر، والبيئة، والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان.

٢٦ - ومضى يقول إنه من الملائم بالتالي أن يراعى بانتظام مفهوم المستوطنات البشرية المستدامة على مستوى البلدان ومستوى منظومة الأمم المتحدة على السواء، مع إقامة حوار بين المجتمع المدني وممثليه وتعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية التي تواجه مشاكل مماثلة والمستويات المختلفة في الحكومة. ومن شأن هذا الحوار أن يشجع مشاركة الجميع على وضع وتنفيذ برامج وسياسات تتعلق بالإسكان والمستوطنات البشرية. باعتبار أن وجود مدن وقرى آمنة ومستديمة ومنصفة وصحية يسهم في تعزيز السلم والاستقرار والأمن والرخاء في العالم.

٢٧ - وخلص إلى بيان أن أنشطة التعاون الدولي التي تضطلع بها كندا تستهدف بالتالي التنمية التكميلية للمدن والمناطق الريفية وإقامة روابط شراكة بين المدن والمجتمعات المحلية في كندا وبين نظيرتها في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية.

٢٨ - السيد ندو (الأمين العام للموئل الثاني): رحب بتعاون كندا مع المدن ورؤساء البلديات ومع هيئات البلديات. وأكد على ضرورة أن تسير المستوطنات البشرية بطريقة مرضية إذا أريد مكافحة استبعاد هذه العناصر أو تلك والدفاع عن قضية المرأة والطفل.

٢٩ - السيد سينغ بارنالا (الهند): شدد على أن تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) يعتبر أبلغ تحية يمكن تقديمها إلى الذين نظموا في ١٩٧٦ في فانكوفر وهو أول مؤتمر معني بالمستوطنات البشرية. وقد شاركت الهند بنشاط في مؤتمر اسطنبول وفي عملية التحضير له، ومما

سهّل إلى حد كبير مهمتها ما قامت به من إنشاء لجنة توجيهية وطنية مكونة من ثلاث مجموعات رئيسية تمثل جميع الكيانات المعنية. كذلك كفلت الهند أن يسفر المؤتمر عن تعزيز دور الممثل ووظائفه.

٣٠ - ومضى قائلا إنه لا يمكن التقليل من شأن الترابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وإذا كان من الصحيح أنه ينبغي العمل على تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات الحضرية، فمن الصحيح بنفس القدر أيضا أنه ينبغي كفالة تنمية المناطق الريفية وتلبية احتياجات جميع سكان الريف. وتسلم سياسة الإسكان التي اعتمدها الهند في ١٩٩٤ بأن المأوى والتنمية مترابطان على نحو وثيق. وتسعى الهند جاهدة، في كفاحها من أجل القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، إلى بناء مساكن، وبخاصة في الريف، حيث يعيش ٧٥ في المائة من الهنود. وكما تبذل جهودا لتوفير التمويل الحكومي، والتدخل بشكل مباشر وتهيئة بيئة تمكينية. كذلك اعتمدت الهند خطة عمل وطنية من أجل الأطفال المتأثرين بشكل مباشر بالتنوع الرديئة للمساكن. ومن التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد، توفير الأراضي القابلة للاستقرار وتقديم المساعدات المالية الكافية، وتشجيع استخدام مواد البناء التي تحتاج إلى قدر ضئيل من الطاقة وتقنيات البناء القليلة التكلفة، وتحسين أحوال المساكن الضعيفة، ووضع برامج تستهدف الفئات المحرومة من السكان أو تستهدف النساء، وبرامج تربط ما بين تحسين المساكن والقضاء على الفقر، وتقديم الدعم إلى القطاع غير المنظم، واعتماد إصلاحات مالية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

٣١ - وأضاف قائلا إن السياسة التي تنتهجها الهند تركز على الإدماج والمشاركة واللامركزية. ولكن تحسين المستوطنات البشرية يتوقف على الحالة الاقتصادية؛ ولا يمكن توظيف الاستثمارات اللازمة في هذا المجال بغير نمو اقتصادي متواصل. وللمجتمع الدولي أيضا دور يجب أن يؤديه من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا. إن مدن اليوم، التي تواجه نقصا في الموارد المالية وضغوطا اجتماعية واقتصادية وديمقراطية شديدة، تشهد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقد أصبح توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية متزايدا الصعوبة، وتزداد حدة مشاكل المرافق الصحية، والمشاكل الإيكولوجية والأمنية كما شاعت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار.

٣٢ - وقال في ختام كلمته إنه من الملائم بناء على ذلك أن يعزز الممثل الذي ينبغي له أن يضطلع بدور حاسم في تنفيذ الالتزامات المختلفة التي تم التعهد بها أثناء المؤتمر الثاني. ويتوجب عليه في الواقع أن يساعد البلدان في صياغة سياسات مطابقة لما جاء في إعلان فانكوفر والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠.

٣٣ - السيد هامبورغر (الرئيس): استرعى الانتباه إلى أن النظر في مسألة زيادة الموارد التي تتيح تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية يندرج في إطار المبادرة ٢٠/٢٠ للأمم المتحدة.

٣٤ - السيد ندو (الأمين العام للممثل الثاني): شدد على أن التناقض بين البيئة الحضرية والمناطق الريفية يعتبر مشكلة بعيدة العهد، ولكن الأمم المتحدة استطاعت بفضل الهند بوجه خاص، أن تحد من هذه المشكلة

عن طريق تناول مسألة المستوطنات البشرية في مجموعها. وتطرق إلى آثار المدن على أحيائها الفقيرة يعتبر أيضا نقطة لا يجب إهمالها.

٣٥ - السيد آيالا (أوروغواي): أبدى أن بلده يشارك في البيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة ريو بشأن تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية. وقال إن هذا المؤتمر سجل بداية الأعمال ذات الأهمية الحقيقية بالنسبة للتنمية الوطنية والإقليمية، وأداء المستوطنات البشرية على الصعيد الدولي، ومكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية. ويجدر التنويه بالمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في الموئل الثاني وكذلك في وضع السياسات الإنمائية.

٣٦ - ومضى قائلا إن البرلمانين يتمتعون بوضع مثالي للقيام بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني. فهم ليسوا مكلفين بسن القوانين على الصعيد الوطني فحسب، وإنما أيضا بإقرار ميزانية الدولة. وقد استرعى انتباه برلمان أمريكا اللاتينية إلى ضرورة إنشاء لجنة خاصة مكلفة باستعراض مسألة المستوطنات البشرية على صعيد القارة. وتشارك أوروغواي بنشاط في أعمال البرلمانين المعنيين بالمأوى وقد وضعت لنفسها تشريعات وسياسات إسكانية تتماشى مع التيارات الحالية. بيد أنه لا يزال أمامها الكثير الذي يتعين عمله فيما يتعلق بتخطيط الأراضي وحماية البيئة.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه إذا كان هدف الموئل هو وضع برنامج للمأوى يجعل من السكن حقا من حقوق الإنسان، فإنه يتعين أيضا على الحكومات أن تضع التشريعات الخاصة بالمستوطنات البشرية.

٣٨ - وقال في ختام كلمته، إن أوروغواي تؤيد، من هذا المنظور، تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه كيانا مستقلا داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - السيد ندو (الأمين العام للموئل الثاني): أكد على أن البرلمانين لهم دور حاسم يجب أن يضطلعوا به في ميدان المستوطنات البشرية، كما أن تعزيز المؤسسات والتشريعات المتعلقة بالمأوى أمر ضروري.

٤٠ - السيد جالو (غامبيا): قال إن الميزة الأساسية لمؤتمر الموئل الثاني هي أنه ترجم إلى إجراءات ملموسة اهتمامات المجتمع الدولي في مجال البيئة أو التنمية المستدامة، أو المأوى، أو مكافحة الفقر. ويستلزم تنفيذ خطة العمل العالمية والالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها في اسطنبول جهودا متضافرة وإرادة جماعية تشجع التنمية التي تركز على الفرد البشري في العالم بأجمعه. وقد تميز الموئل الثاني بهذه الجهود المتضافرة وبتقاسم الأفكار الجديدة النابعة من جميع قطاعات المجتمع.

٤١ - وأضاف قائلا إن أفريقيا، التي يؤدي فيها الافتقار إلى المساكن الملائمة ونقص المستوطنات البشرية إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالصحة العامة والأمن العام والسيطرة على النمو الديمغرافي، وضعت برنامج عمل خاصا بها انطلاقا من أعمال المؤتمر. وغامبيا عازمة بوجه خاص على تحقيق أهداف اسطنبول

لتحسين نوعية حياة سكانها وتحقيق الكرامة لهم في آن واحد. وقد اختارت الحكومة في إطار جهودها الرامية إلى تنمية الموارد البشرية رفع مستوى المستوطنات الريفية والحضرية، نهج المشاركة الذي يستلزم دور المساهمة من جانب المجتمعات المحلية.

٤٢ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي اتباع مبادئ كبيرين بما يكفل حسن تنفيذ الإعلان وخطة العمل: أولاً، ينبغي إعادة تشكيل عملية التخطيط كي تكون أكثر ديناميكية وابتكاراً وتكون متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات وقابلة للتكيف ومنطقية وتشاركية بوجه خاص؛ ثانياً، ينبغي تخصيص موارد جديدة من أجل تنفيذ نتائج المؤتمر، الذي استفاد بالفعل من مساعدة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجتمع المانحين، والذي يتعين أن يضطلع فيه بدور حاسم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب.

٤٣ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تجديد ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوجه خاص وتزويده بالقدرات التنظيمية والتقنية التي تتيح له القيام بوظائفه بالكامل كمركز للتنسيق ولتقديم خدمات الدعم لدى الحكومات والمجتمعات المحلية.

٤٤ - وخلص إلى القول إنه سيكون إنجاز أهداف المؤتمر في الوقت المحدد إذا أوفى المجتمع الدولي بتعهداته بتنفيذ خطة العمل على نحو مشترك، فاتحاً بذلك حقبة جديدة من التقدم أمام البشرية.

٤٥ - السيدة بينيتيز (الفلبين): قالت إن مؤتمر الموئل الثاني ارتكز على الشراكة بفضل الإسهامات الملموسة المقدمة من مختلف عناصر المجتمع المدني؛ المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وقطاع الجمعيات - وحيث أدخل إجراء جديداً مثمراً بشكل خاص، وهو "الممارسات المثلى"، مما أتاح نشر نماذج من التعاون الناجح بين مختلف المساهمين بتدخلات من أجل تحسين سبل المعيشة. وترى الفلبين، التي شاركت دائماً في أعمال الأمم المتحدة فيما يتعلق بالموئل والمستوطنات البشرية منذ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعقود في ستوكهولم في ١٩٧٢، أن اعتماد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل يمثل بداية مهمة وصعبة بوجه خاص، وتتمثل في ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية إلى إجراءات عملية.

٤٦ - وأضافت قائلة إن المسؤولية تقع بطبيعة الحال على كل بلد في تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، وضعت الفلبين خطة عمل وطنية تندمج فيها جميع الخطط الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الأخرى - برامج متعلقة بالقضاء على الفقر، وبرامج للبيئة والمرأة والطفل - للنهوض للارتقاء بمعيشة السكان الحضريين والريفيين. وتركز هذه الخطة على التفاعل بين الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وتستدعي العناصر المختلفة المتعلقة بالمأوى إشراك جميع قطاعات الحياة المدنية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المختصة التي تقدم الدعم المالي والتقني.

٤٧ - ومضت قائلة إن تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل، ولا سيما في البلدان النامية، سوف ييسر إلى حد كبير، وجود مناخ اقتصادي إيجابي على المستوى الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير بناءة في ميادين تمويل التنمية، والتجارة الدولية، والديون الخارجية، ونقل التكنولوجيا. كما ينبغي تعزيز التعاون التقني عن طريق إنشاء شبكات عالمية للمعلومات عن المستوطنات البشرية يمكن الوصول إليها بسهولة، وبخاصة من أجل زيادة التعريف "بالممارسات المثلى" التي وضعت بالفعل موضع التجربة. وفي هذا الصدد، فإن دور الأمم المتحدة، ولا سيما مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤسسات بريتون وودز، والمصارف الإقليمية، والمؤسسات المتخصصة، دور حاسم للغاية. ويمكننا الإعراب بالفعل عن ارتياحنا إزاء الموارد التي خصصها البنك الدولي للبرامج الحضرية، وإنشاء آلية لصياغة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الإدارة الحضرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي والموئل. غير أنه ينبغي توسيع نطاق تلك المبادرات لتشمل المناطق الريفية مع زيادة الشراكة العالمية لصالح الجميع، وعلى وجه الخصوص لصالح الفئات الأضعف، والسكان المحرومين، والنساء والأطفال والمهاجرين.

٤٨ - السيد حمدان (لبنان): قال إن مسألة المستوطنات البشرية مسألة تهم المجتمع الدولي ككل، وإنه يتوجب على كل دولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة العالمية.

٤٩ - ومضى قائلاً إن وفد لبنان أثار في مؤتمر المستوطنات البشرية المعقود في اسطنبول المشاكل التي ولدتها ١٧ سنة من الحرب في لبنان وهي مشاكل ما زالت مستمرة في جنوبه وفي بقاعه الغربي، وهما منطقتان واقعتان تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٧٨.

٥٠ - وأضاف قائلاً إنه بالإضافة إلى الهجرة الريفية والتحضر العشوائي، وهما مشكلتان تشترك في مواجهتهما جميع البلدان النامية، فإن لبنان يواجه صعوبات أخرى: دمار المساكن والبنى التحتية، وانحيار المؤسسات الاقتصادية والثقافية، وتهجير ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ أسرة، وانعدام التوازن في التوزيع السكاني جغرافياً، وارتفاع معدلات البطالة، وتحول الأراضي الزراعية إلى أراضٍ جرداء، وتوقف مؤسسات عن العمل في مجالات الصناعة والسياحة والتجارة، وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية، وانتشار المخدرات والجريمة بين المراهقين.

٥١ - واسترسل قائلاً إنه من أجل تدارك هذه الحالة، جعلت الحكومة اللبنانية همها الأول هو إعادة البناء والتأهيل. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت برامج طموحة ستبلغ تكلفتها حوالي ٢٧ بليون دولار سيقوم بتمويلها لبنان وبلدان صديقة ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية، منها برنامج الأمم المتحدة واليونسكو ومؤسسات بريتون وودز. ويتعلق برنامجان تم تقديمهما في مؤتمر اسطنبول بإعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت وإعادة بناء المساكن والقرى بغرض إعادة المئات من ألوف المهجرين. وفي هذا الصدد، ناشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٢/١٩٩٦، جميع الدول الأعضاء وجميع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تكثيف جهودها في زيادة المساعدات المالية الرامية إلى تعمير لبنان وتنميته.

٥٢ - وقال في ختام كلمته إن لبنان يعاني أيضا من احتلال إسرائيل لأجزاء من جنوبه وبقاعه الغربي. فهذا الاحتلال الذي يرافقه أعمال تهريب، وخطف المدنيين، وفرض التجنيد يجعل من المستحيل تنفيذ المبادئ التي تم إقرارها في اسطنبول. وحيث أن هذه المشكلة لا يمكن حلها نهائيا ما لم تقم إسرائيل بالانسحاب الكامل عملا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). فإننا نناشد المجتمع الدولي ممارسة الضغوط على إسرائيل كي تتقيد بالقرار المذكور.

٥٣ - السيد ندو (الأمين العام لمؤتمر الموئل الثاني): قال في ختام الجلسة إن لبنان قدم للمشاركين في الموئل الثاني مثالا نموذجيا لبلد دمرته الحرب ثم استطاع أن يشيد بنجاح مشروعا ضخما لإعادة الإعمار.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠